القوة العاملة والتحضر في الشرق الاوسط

تحليل وسياسة

لي . ل . بين (*)

مثّلَ فندقي في جدَّة الفنادقَ فيها خير تمثيل. كان الموظّف على مكتب الاستقبال لبنانياً، والبوّاب سودانياً، والنادِل في الصباح كان ماليزياً وفي المساء مصرياً، وقدّم لنا وجبة الغداء مصريّ ووجبة المساء سوريّ، والخادم في بركة السباحة كان من بنجلاديش. وكان هناك عمّال يمنيّون وباكستانيّون يبنُون امتداداً للفندق تحت رقابة فلسطينيّ. وعندما همْمْتُ بالمغادرة، قام أردنيّ باعداد الفاتورة لي. ولكن سائق السيارة إلى المطار كان سعودياً، إذ إن عمل قيادة سيارات الأجرة، كالجيش والشرطة، مقصور على السعوديين. (مانسفيلد، ب. (1981)، العرب الجُدُد، شيكاغو، ص 179).

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى وصف تنقلات القوة العاملة في الشرق الاوسط والتعليق عليها، مع الإشارة بشكل خاص إلى أبعاد هذه التحركات بالنسبة لعملية التحضّر في المنطقة. وسيتناول البحث انتقالات العمالة الدولية، كما سيتناول تنقّلات العمالة الداخلية في اتجاه المدن. ومن المُجدي، قبل معالجة قضايا تنقّلات القوة العاملة، تقديم بعض الملاحظات التمهيدية حول العلاقة بين التنقّلات السكانية، بما في ذلك انتقال القوة العاملة، وبين التحضر.

يفسَّر التحضّر، من وجهة نظر الديموغرافيا المنهجية، على أنه مجرد شكل من أشكال معدلات التفاضل الخاصة بالتغير السكاني في قطاعين من قطاعات المجتمع: القطاع الريفي والحضري. فالتحضّر بحدّ ذاته

(*) أستاذُ علم الاجتماع، جامعة يوتا، مدينة سولت ليك، الولايات المتحدة الأميركية.

ينطوي فقط على تزايد تركيز مجموع السكان داخل القطاع الحضري، بسبب المعدلات التفاضلية للزيادة الطبيعية والهجرة. إلا أن التحضّر في أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية وبعدها مباشرة، من الوجهة التاريخية، قام في الدرجة الأولى على النزوح المستمر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. لا بل إن جون جرونت (John Graunt)، الذي كثيراً ما اعتُبِر على أنه أبو الديموغرافيا المنهجية بسبب دراساته لشهادات الوفيات في انكلترا أثناء القرن السابع عشر، توصّل بتفكيره إلى أن الجماعات الحضرية هي في أساسها مناطق استهلاكية للسكان وأن المناطق الريفية هي إلى حدٍّ كبير مناطق منتجة للسكان (1662). وعكَسَت هذه الملاحظة حقيقة أن الظروف المعيشية في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر كانت رديئة إلى أبعد حدّ في المناطق الحضرية الناشئة في أوروبا الغربية. وقد أدّت قلة الوسائل الصحية، ونقص المساكن وازدحامها، وعدم التأكد من انتظام توفير الطعام، وغير ذلك من العوامل، إلى معدلات وفيات عالية بشكل ملحوظ في المراكز الحضرية بالمقارنة مع المعدلات في الجهات الريفية.

وفي أقطار العالم الثالث، السائرة الآن في طريق التصنيع، ابتداءً من منتصف هذا القرن، انعكس النمط التاريخي للنسب التفاضلية الخاصة بالوفيات بصفة عامة [1]. وقد نتج، في العادة، عن استثمار الأموال الضخمة في البُنْية التحتية للجماعات الحضرية من أجل تحسين المياه ووسائل الصحة والمساكن، وعن تركيز المرافق الطبقيّة في الجهات الحضرية، عزوف العاملين الطبّيّين عن العمل بين الجماعات الريفية، إن الانخفاضات الملحوظة في نسب الوفيات بين الجماعات الحضرية كانت أكثر منها بين الجماعات الريفية. أضف إلى ذلك، أنه لم يكن بالإمكان إلا في السنوات الأخيرة تحديدُ الفروق الحضرية الريفية في معدلات إنجاب الأطفال، وذلك فقط بين تلك المجموعة المنتقاة من أمم العالم الثالث التي شهدت اتجاهاً نحو هبوط كبير في مستويات الإنجاب. ونتيجة لذلك، وخلافاً لما حدث في عملية التحضّر في أوروبا الغربية أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يتأثر التحضّر في الأقطار النامية حالياً تأثُّراً كبيراً بالمعدلات المرتفعة للتزايد الطبيعي - الفرق المجرّد بين مستويات الإنجاب والوفيات[2]. ومع ذلك، فلا يمكننا تعليل مستويات التحضّر العالية في الشرق الأوسط عن طريق المعدلات العالية للتزايد السكاني الطبيعي وحدها. ولا يمكن تفسير ما يُلاحَظ من مستويات التحضّر العالية إلا عن طريق المعدلات العالية للتزايد الطبيعي والنزوح الضخم للجهات الحضرية معاً.

ونظراً لأهمية النزوح من الريف إلى المدينة في عملية التحضّر في الأمم النامية، فإن جزءاً كبيراً من المؤلفات الصادرة في السنوات الأخيرة ركّز اهتمامه على هذه القضية. وعند قيام علماء الاقتصاد والديموغرافيا والاجتماع بتحليل أثر النزوح في التحضّر، فانهم يتبنّون بانتظام افتراضاً انتقادياً مبسّطاً للأمور ومُستَحَبّاً جداً لدى الديموغرافيين المنهجيين. ومفادُ هذا الافتراض ببساطة هو أن التحليل يعالج نظاماً مُغْلَقاً[3]. وذلك يعني أن كل الهجرة تتم داخل القطر المعْني، وأنه لا يُوجد فقدان أو مكسب في عدد السكان بسبب الهجرة الى خارج البلاد أو بالعكس. وبما أنه توجد في كثير من الأحيان قوانين أو سياسات صارمة جداً بشأن الهجرة من وإلى الخارج، فإن هذا الافتراض صحيح في بعض الحالات. وبالطبع، فان هذه السياسات أو القوانين كثيراً ما وُضِعت

لأسباب تتعلق بمشاكل القوة العاملة. فهناك، أوّلاً، سياساتٌ ترمي إلى الاحتفاظ بالسكان المواطنين لسدّ حاجات التنمية[4]، وثانيا، سياسات ترمي إلى حماية فرص الاستخدام المتوفرة للمواطنين. وبالرغم من هذه السياسات التي تشكّل حواجز سياسية في وجه حرية تنقل العمالة، ينبغي التساؤل حول صحة الافتراض القائل بأن «تعداد السكان مغلق»، من وجهتين. فأولاً، يمكن اختراق الحواجز السياسية. إذ ثمّة مستويات لا يستهان بها من الهجرة غير القانونية ما زالت مستمرة، في الولايات المتحدة الاميركية إلى حدٍّ كبير، وفي أقطار أوروبا الغربية إلى حدٍّ ما، وفي بعض أقطار الشرق الأوسط إلى حدٍّ قليل. وثانياً، إن الطلب على العمالة في بعض أقطار العالم التي تعاني من نقص القوى العاملة وبخاصة في الأقطار المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، أدّى إلى استخدام العامِلين المغتربين على نطاق واسع، من قبل عدد من الأقطار، كما أدّى إلى تطوير برامج خاصة لتصدير العمالة في عدة أقطار كالأردن ومصر والباكستان والهند.

وللهجرة القانونية وغير القانونية أثرٌ لا يستهان به في التحضّر، إلا أنه يصعب معالجة أي نوع من هذين النوعين معالجة منهجية. ففي كلامنا أعلاه حول الهجرة غير القانونية، تعمّدنا الغموض فيما يختص بالمقادير النسبية، عاكسين بذلك انعدام التقديرات الجيدة للأعداد الفعلية المعنيّة وانعدام التوصيفات الكافية لمميزات المهاجرين وأنماط استقرارهم في نهاية الأمر. ولهذا، فلن نتطرّق إلى منطويات هجرة القوة العاملة غير القانونية في الشرق الاوسط في هذه الورقة. وسنركّز فقط على الانتقالات القانونية للقوى العاملة، وذلك ضمن حدود معالجتنا للتنقلات الدولية، مع الملاحظة بأن حتى هذه المجموعة من البيانات هي أقل شمولاً وأقل اكتمالاً ممّا يُرضينا.

إلا أنه تجدر الملاحظة بأن تحليل تحرّكات العمالة الدولية يزوّدنا بتقييم غير مكتمل لنتائج تنقّل القوى العاملة بالنسبة للتحضّر داخل الشرق الاوسط. وقد ثبت أن تنقّلات العمالة الداخلية هي ذات أهمية في معظم الأمم النامية، وبناء على ذلك، فسوف نبيّن أن الهجرة الداخلية، حتى في تلك الأمم التي تعتمد بشدة على العمالة المغتربة، تساهم مساهمة هامّة في العمليات البيئوية المتعلّقة بالتجمّع في المناطق الحضرية.

وسوف نتناول الآن الانسياب الدولي للعمالة في اتجاه الشرق الاوسط، بوجه عام، ثم نقدّم وصفاً موجزاً لخطّة تصنيف بغرض تحديد الفروق الرئيسية القائمة داخل المنطقة. وبعد ذلك، نتفحّص التنقّلات الداخليّة للقوى العاملة، مستعملين لذلك في الدرجة الأولى بيانات من ليبيا. وسوف يساعد ذلك على تحديد أماكن الفراغ الرئيسية في البيانات، ولذلك يتناول الجزء الذي يليه من الورقة قضيَّتَيْ جمع البيانات وتحليلها. ونختتم الورقة بالنظر في بعض القضايا المتعلقة بالسياسة.

تنقّل العمالة والتحضّر في الشرق الاوسط

نظراً للاتساع النسبي لتنقل العمالة الدولية في الشرق الاوسط، فقد نزعت هذه الظاهرة إلى الهيْمَنة على جانب كبير من البحوث المتعلقة بالهجرة ضمن المنطقة[5]. وقد قام شو (Shaw) بالتعبير عن أهمية هذه القضية بشكل موجز، كما يلي:

في غضون فترة قصيرة طولها خمس سنوات فقط، جلبَتْ هجرة العمالة تغييرات مذهلة على بُنْية القوة العاملة في العالم العربي. وثمة حالياً ما يزيد على مليونين من العمال المهاجرين في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، يمثلون حوالي 25% من القوى العاملة في هذه الأقطار. وبحلول عام 1978، ارتفعت التحويلات المالية ارتفاعاً هائلاً حتى تجاوزت ما قيمته 4000 مليون دولار بالسنة، أي بزيادة مقدارها ثلاثة أضعاف منذ عام 1973. وقد واجهت صانعي السّياسات مشاكلُ توجيه التحويلات المالية الضخمة إلى الاستثمارات المنتجة، وفقدان العمالة الماهرة من الأقطار الفقيرة نفطياً إلى الأقطار الغنية به، واكتظاظ المدن الرئيسية بالسكان وعدم كفاية مساكنها بسبب الهجرة إليها، والحاجة إلى وضع سياسات للتأثير في توزيع المهاجرين بشكل يكون أجْدى نفعاً لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي (1979) (أُضيف التأكيد على النص).

وبالرغم من اتضاح ضخامة حجم التنقلات العمالية الدولية ضمن المنطقة، فإن حجم تيارات الهجرة بالتحديد هو دون ذلك اتضاحاً. وكما بيّنا أعلاه، فإن شو قدّر العدد بمليونين. أما بيركس وسينكلار (Birsks and Sinclair)، فقد قدّراه لعام 1975، في تقرير نُشِر عام 1980، بـ 1,65 مليون، وذلك في المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقَطَر (1980). وبالطبع، من الممكن أن يكون العدد قد قارَبَ المليونين في نهاية السبعينات، إذا أُضيفت أقطار أخرى في الشرق الأوسط ـ الأردن وعُمان وربما غيرها. وقد يكون العدد حتى أكبر من ذلك، إذا افترضنا استمرارية قسط من الهجرة غير القانونية، بالرغم من الاجراءات الشديدة نسبياً بشأن وفود المهاجرين.

وبالرغم من عدم معرفة العدد المحدّد للمهاجرين العاملين، فان مدى اتساع التقديرات ضيّق نسبياً. غير أنه لا يجوز أن نستنتج ببساطة من ذلك، كما يقترح شو أعلاه، أن العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين يمكن اعتباره مجرد إضافة لا غير إلى المدن الرئيسية في المنطقة. فهناك عدة تساؤلات، تؤدّي الإجابات عنها إلى رفض مثل هذا القول المبسّط للأمور. فأولاً، هل ينتقل المهاجرون العاملون إلى هذه الجهات وحدهم أم هم يَصطَحِبون أعضاء أُسَرِهم؟ وبعبارة أخرى، هل يكون الأثر العدَدِي الأجمالي أكبر من مجموع المهاجرين العاملين؟ وثانياً، هل الأماكن التي يستقر فيها المهاجرون هي في المعتاد الجهات التي تسكنها الجماعات الحضرية في الأقطار المستخدِمة للعمالة؟ وثالثاً، أينبغي أن نعتبرَ إضافة المهاجرين إلى الجماعات الحضرية على أنها ببساطة أمر واقع أم أنها إضافات شرعية؟ وبعبارة أخرى، هل يشكل المهاجرون إضافة على الأمد القصير أم أنهم يساهمون في النمو الدائم وعلى المدى الطويل؟ سنتناول كلاً من هذه الأسئلة على انفراد.

من الصعب التأكّد ممّا إذا كان العمال المغتربون يتنقّلون منفردين أم مع أُسَرهم. ولا شك بأن معظم المهاجرين العاملين صغارُ السن نسبياً وأن الأغلبية الساحقة بينهم من الذكور. أضف إلى ذلك، أن القيود القانونية القائمة داخل المنطقة كثيراً ما تجعل من الصعب على المهاجر أن ينتقل وأسرته. فمثلاً، يُعلِّق جورج

ديب (1978) في دراسته عن قوانين الهجرة والتجنُّس في مصر ولبنان وسوريا والأردن والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، فيقول:

من بين جميع القوانين المشار إليها في هذه الدراسة، ثمة قانون واحد فقط يتناول موضوع أسرة المهاجر على وجه التحديد، وهو قانون الإمارات العربية المتحدة. يحظرُ هذا القانون على العامل الوافد اصطحاب أسرته، حتى ذلك الحين الذي يقوم فيه وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزير الداخلية بتحديد المتطلبات التي تؤثر في القضية وحتى يومنا هذا (1978) لم يتمّ بعدُ تحديد هذه المتطلبات... ويبدو أن قوانين الدول العربية السّت، موضوع الدراسة، تسمح ضمناً للعامل باصطحاب أسرته، ولكن دون القيام بتثبيت حقوق العامل أو تحديدها... ومع انعدام تشريع محدّد، يصبح حق العامل في الواقع موقوفاً على شروط عقده مع مستخدمه. ومن نافلة القول، ان هذه الشروط بشكل عام لا تشجّع العامل على اصطحاب أسرته.

وبينما يميل الوضع القانوني إلى عدم تشجيع هجرة الأسرة مع العامل، فإنه من الصعب العثور على دلائل تشير بأن هذا هو الواقع فعلاً حتى بشكل عام. وبالطبع، ثمة بعض الأدلّة الداعمة للافتراض القائل بأن معظم العمال ينتقلون منفردين. فمثلاً، أشار بيركس، في دراسة لمنطقة واحدة من عُمان خلال أوائل السبعينات من هذا القرن، أن من بين السكان الذين نزَحوا عن هذه الجهات (ومعظمهم ترك للعمل في الخارج)، كان 89% منهم ذكوراً، ومن بين هؤلاء تراوحَتْ أعمار 69% منهم بين 15و35. غير أنه، حسب الإحصائية التي أُجريت في ليبيا عام 1973، كان 32%من المغتربين إناثاً، و16% أطفالاً دون سنّ العاشرة. ومن عام 1965وحتى نهاية عام 1975، زادت نسبة الإناث بين المغتربين زيادة مُطّردة في الكويت. ونضيف على ذلك أنه، في إحصاء عام 1965، شكّل الإناث 29% من السكان غير الكويتيين، وما أن حلّ عام 1970 حتى زادت هذه النسبة وبلغت 37%، وبحلول عام 1975، كانت النسبة 41,2%.

ومع ذلك، فثمة عدد من الأسباب تبعث على الاعتقاد بأنه لا ينبغي أن يكون هذا الاتجاه متشابهاً في جميع أنحاء المنطقة أو أن يكون حتى مستمراً اليوم. فإن التحوّل في اتجاه إبرام عقود شاملة، وبخاصة مع الشركات الآسيوية، يؤدّي إلى استخدام عمّال ذكور بعقود وإلى مدة محدّدة. وقد أصبح من الصعب جداً توفير متطلبات أُسَر العمال من حيث السكن والتعليم والخدمات الصحية، مما أدّى إلى زيادة الضغوط لاستخدام أفراد غير مصحوبين بأعضاء أُسَرهم. إلا أن المعلومات حول هذه القضية بالذات، في الوقت الحاضر، هزيلة جداً بحيث يستحيل التثبّت من أعداد المهاجرين غير العاملين أو اتجاهاتهم. وغاية ما نستطيع استخلاصه هو مجرد القول بأن القيام بتعداد العمال المهاجرين ما هو إلا مؤشّر ضعيف على مجموع تحرّكات المهاجرين.

والسؤال الثاني الجدير بالاهتمام هو ما إذا كان العمال المهاجرون ينزعون في الدرجة الأولى إلى الاستقرار بين الجماعات الحضرية الرئيسية في المنطقة. والجواب على ذلك هو نعم، بشكل عام، غير أن عدم اكتمال البيانات يمنعنا من الإجابة عن السؤال بشكل محدّد. وعدد العمال غير المواطنين الذين يعملون في الزراعة والتشجير وصيد الأسماك والتعدين والتحجير هو في العادة منخفض جداً. فمثلاً، في الكويت في عام 1975، لم يعمل إلا 3% من العمال غير

الكويتيين في هذه الأعمال. وفي عام 1973، بينما كان 57,8% من العمال الليبيين يقيمون في جهات حضرية، كان 80,2% من العمال المغتربين يقيمون بين الجماعات الحضرية. وفي المملكة العربية السعودية في 1974-1975، لم يكن إلا 8,4% من العمال غير المواطنين يعملون في الزراعة أو صيد الأسماك أو التعدين أو استخراج النفط. وموجز القول، إن أية معلومات تتوفر لدينا لكي نتوصّل إلى استنتاج عام بالنسبة للمنطقة سوف تؤدّي بنا إلى الملاحظة بأن معظم العمالة المهاجرة تستقرّ في النهاية بين الجماعات الحضرية، ونظراً لأن نسبة غير قليلة من هؤلاء العمال تصطحب عائلاتها فان العدد المُضاف إلى سكان الحضر يصبح عدداً ذا بال نسبياً.

ونشاهد في الاحصاء الليبي لعام 1973 دليلاً على أثر هجرة العمالة المصحوبة بـالأسر. ففي ذلك الـوقت، رفع المقيمون غير الليبيين عدد سكان الحضر بنسبة 22%ولو أن المهاجرين كانوا من الذكور فقط، في سنّ 15 عاماً وما فوق، لسبَّبت هجرة العمالة إلى ليبيا زيادة في حجم السكان الحضر مقدارها 16%. وهكذا، فإن انتقال العمال مع أسرهم - أي النساء والأطفال دون سن الخامسة عشرة عَنَى أن الملتحقين بالعمال أضافوا 6% إلى السكان الحضر في ليبيا.

ولِنلْتَفِتْ إلى سؤالنا الأخير: أينبغي الافتراض بأن المهاجرين العمال وأُسرهم يشكّلون إضافات دائمة نسبياً إلى السكان الحضر؟ من المؤكد أنه لا يمكن اعتبار العمال المغتربين في هذه الجماعات، في أي وقت محدّد من الزمن، على أنهم إضافات دائمة على سكان الحضر في الأقطار المستضيفة المختلفة، غير أنهم يخلقون فراغات أو أدواراً حضرية تحتاج إلى التعبئة، في الغالب من قبل عمال مغتربين آخرين أو من قبل نازحين من الريف[٥]. وهناك حالتان شاذتان فقط. فأولاً، ثمة الحالة الواضحة للنِّسب الضئيلة من العمال الزراعيين وصيادي السمك والمُعدِّنين وعمال الحقول النفطية، الذين سوف يُستبدَلون في النهاية بعمال مواطنين، في الأجل القريب في بعض الأقطار، وفي وقت لاحق في الأقطار المتبقّية. ومن الواضح أن هذه المجموعة لا تُسهم في ازدياد دائم منتظم في سكان الحضر. وثانياً، كلما تناقصت الطلبات الإنشائية بسبب تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساكن والصناعة والتعليم وغير ذلك من أهداف البناء المادي، التي صُمِّمت لكي تُعوّض عن سنوات من الإهمال الناتج عن الفقر، فإن الطلب عـلى العمالـة المتخصّصة بـالإنشاء سيؤول إلى الانخفاض. ونشاهد هذا التغيير المستقبلي لدى المقارنة بين الدول المنتجة للنفط التي دخلت الميدان في وقت مبكر وبين تلك التي دخلت سوق التصدير الرئيسي فيما بعد. ففي الكويت في عام 1975، كان 14% فقط من العمال غير المواطنين يعملون في المشاريع الإنشائية، بينما في المملكة العربية السعودية كان 26% من العمال المغتربين يعملون في المشاريع الإنشائية. وأما في ليبيا، ففي عام 1975، كان ما يزيد على 50% من العمال المغتربين يعملون في الإنشاءات. وبالرغم من تركيز المشاريع الإنشائية في الجهات الحضرية، فإن الطلب على هذا النوع من العمالة سوف يستمرّ في الهبوط ولن يكون ثمة داعٍ لمن يحلّ محلّه. فالطلب على الإنشاء سوف ينخفض.

ويعمل الجزء المتبقي من العمال المغتربين في مناصب سوف يستمر الطلب عليها، هذا إذا لم يَزِد هذا الطلب بشكل ملحوظ في المستقبل. فالمناصب الخاصة بالخدمة الاجتماعية والتعليم والمناصب الحكومية التي يشغلها المغتربون يتحتّم الاحتفاظ بها وزيادتها. وبناء على ذلك، فالمناصب الحضرية التي خلقها وشغلها العمال المغتربون تُشكِّل احتياجات شرعية ينبغي سدّها في النهاية من قبل الأهالي المواطنين. وعندما استخدمت الحكومات المحليّة العاملين المغتربين، فإنها لم تخلق شكلاً جديداً إضافياً من النمو الحضري. بل إنها فقط عجَّلت في سرعة عملية لا شك في حدوثها على أي حال.

ومهما يكن من أمر، فان ذلك الإسراع في عملية التحضّر هو الذي قد يخلق الحاجة إلى استثمار أموال ضخمة على وجه السرعة.

لقد حاولنا، في هذا الجزء من الورقة، تقديم وصف عام لمنطويات هجرة العمالة بالنسبة للتحضّر في الشرق الاوسط. وعند قيامنا بذلك، نزعنا إلى تأكيد الملامح الرئيسية لانتقالات العمالة وإلى تركيز الدراسة على الأقطار المستخدمة للعمالة. بيد أنه من الواضح أن الأقطار في الشرق الاوسط لا تخضع جميعها لنفس عمليات هجرة العمالة والتحضّر. لا بل ثمة تباين كبير داخل منطقة الشرق الأوسط، وهذا هو الموضوع الذي سوف نعالجه فيما يلي.

العناصر المتباينة في الشرق الاوسط

ومما هو معروف جداً أن الشرق الأوسط يتميّز بقسط كبير من التنوّع. فإن بيركس وسينكلار (1980) وغيرهما من الكتاب اعتادوا تصنيف أقطار الشرق الأوسط، في الدرجة الأولى، على أساس الثروة القائمة على النفط، مُحتجّين بأن ذلك المصدر من الدخل، بمقاديره التي لا يستهان بها، أوجَدَ تمَيُّزاً صارخاً بين الأقطار الغنيّة برأسمالها والأقطار الفقيرة به في هذه المنطقة.[7] وتُشكِّل المجموعة الأولى، في العادة، أقطاراً مستوردةً للعمالة، وتشكّل الثانية عادة أقطاراً مصدّرة للعمالة. وفي الورقة التي تُقدِّمُها لهذا المؤتمر (1982) السيدة ابو اللغد عرضٌ معقَّد لمفاهيم التنوّعات في نماذج أو أنواع الاقتصاد التي تؤثر في التحضّر. وقد اقترح كاتب هذه الورقة، في ورقة سابقة له، خطّة تبويب أكثر تفصيلاً نوعاً ما من خطة بيركس وسينكلار وأبسط نوعاً ما من خطّة السيدة ابو اللغد (1978). ويستغلُّ تعريفُنا للعناصر المتباينة الرئيسية في الشرق الاوسط تمييزَ بيركس وسينكلار بين الأقطار الغنية برأسمالها والأقطار الفقيرة به، دامجاً ذلك مع متغيّر ديموغرافي، وهو الحجم السكاني. أما من حيث الحجم السكاني، فنحن ببساطة نميّز بين مجموعة أقطار كبيرة، عدد سكان الواحد منها عشرة ملايين وما فوق، وبين أقطار صغيرة، عدد سكانها دون العشرة ملايين نسمة، وتمّ اختيار هذه الأقطار عشوائياً. وقد قمنا بتحديد الأقطار الغنية رأسمالياً، بطريقة عشوائية، على أنها الأقطار التي يبلغ فيها الإنتاج القومي الإجمالي للفرد الواحد في أواخر السبعينات ألفي دولار أو أكثر في العام الواحد. ويشمل الجدول رقم (1) نتيجة هذا التصنيف. ويعكس هذا التصنيف، بشكلٍ عام، الفوارق الرئيسية في الأنماط الدولية لتحركات العمالة. وكان العراق وإيران، القطران الكبيران الغنيّان رأسماليّاً، يصدران في الماضي العمالة إلى غيرهما من الأقطار المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، غير أن العديد من هؤلاء العمال رجعوا إلى هذين القطرين مع توسُّع خطط التطوير الاقتصادي خلال السبعينات، الذي ارتبط بازدياد المداخيل. وبالرغم من توجُّهِ بعض العمالة إلى العراق، إلا أن أعدادها ضئيلة. وهكذا، فان أثر الهجرة الدولية للعمالة في هذه الطبقة من الأقطار هزيل جداً.[8]. وبناء على ذلك، ينتج التحضّر في هذين القطرين عن الزيادة الطبيعية في السكان وعن النزوح من الريف إلى المدينة.

أما الأقطار الكبرى الفقيرة رأسمالياً، فجميعها تصدِّر العمالة. غير أنه، من بين هذه الأقطار الأربعة، تشكل مصر وحدَها قطراً مصدّراً رئيسياً للعمالة إلى الأقطار المنتجة للنفط في المنطقة. وحسب تقديرات بيركس وسينكلار، أسهمت مصر بأكبر نسبة مفردة من العمال المغتربين في الأقطار المنتجة للنفط في أواخر السبعينات، بيد أن نسبة العمالة المُصَدَّرة تُعتبر متواضعة نسبياً، إذا ما حسبنا معطيات حجم القطر وحجم القوى العاملة فيه. وحوالى عام 1975، قُدِّر أن نحو

3,7% من القوة العاملة كانت مُستخدمة في أقطار أخرى من الشرق الأوسط ـ غالبيّتها في الأقطار المنتجة للنفط، إلا أن عدداً قليلاً كان يعمل في أقطار أخرى كالأردن فيحلّ هناك محلّ العمالة المهاجرة من الأردن.

ورغم كون الجزائر قطراً منتجاً للنفط، إلا أن الإنتاج فيه متواضع نسبياً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستويات الإنتاج في غيره من الاقطار وتذكّرنا عدد السكان الذي سيتم تخصيص الاستثمارات لهم. ولهذا، فقد كانت الجزائر لمدة من الزمن قطراً مصدّراً للعمالة، ولكن في الدرجة الأولى إلى أوروبا، وخاصة إلى فرنسا. غير أن فرص العمل الأوروبية هذه هبطت هبوطاً ملحوظاً أثناء الجزء الاخير من السبعينات وفي بداية هذا العقد، بحيث أصبح الفقدان النسبي للعمالة منخفضاً نسبياً. وقد كان المغرب وتركيا، وكلاهما أفقر كثيراً من الجزائر، من الأقطار المصدّرة للعمالة أيضاً، فالمغاربة يذهبون إلى فرنسا واسبانيا في الدرجة الأولى والأتراك ـ «العمال الضيوف» ـ يقصدون في الغالب ألمانيا الغربية والأقطار المشكّلة لبنيلوكس (Benelux). وهنا أيضاً تضاءلت هذه الفرص تضاؤلاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بحيث قلّ انسياب العمالة إلى هذه البلاد. ولكن حتى في فترة قمة هجرة العمالة من هذه الأقطار إلى أوروبا، كان الفقدان النسبي للقوة العاملة ضئيلاً نسبياً. وعلى هذا، فإن هجرة العمالة إلى الخارج لم تقُمْ بوظيفة صمّام الأمان فتخفّفَ من ضغوط الهجرة من الريف إلى المدينة.

وما هو أجدر بالاهتمام، الأقطار الصغيرة التي لا يزيد سكانها على العشرة ملايين. وبالطبع، تجْدر الملاحظة بأن أعداد سكان هذه الأقطار تتباين كثيراً، فتتراوح مما هو دون المليون إلى ما يزيد عن سبعة ملايين في حالة المملكة العربية السعودية، هذا إذا تقبّلنا العدد الذي يمثل التقدير المتوسط لحجم السكان في القطر (بيركس وسينكلار 1979). وتشكل كل هذه الأقطار أقطاراً مستوردة للعمالة إلى حدٍّ كبير نسبياً، وقد أدّت هجرة العمالة هذه، على أساس الأمر الواقع، إلى ارتفاع سريع نسبياً في حجم سكان المدن. وهذا يبقى صحيحاً بالرغم من قيام المخطّطين وواضعي السياسات في عدد من هذه الأقطار ببذل جهود متضامنة لتخفيض معدل النمو في المدينة أو المدن الرئيسية. ويلاحظ بيركس وسينكلار أن احد الأهداف الحالية للتنمية الاقتصادية في الدول الغنيّة رأسمالياً هو:

. . . إقامة فصل جسديّ بين المناطق الاقتصادية والمناطق الحضرية الحالية. وثمة أمثلة كثيرة على ذلك. ففي الكويت، تقع الشعيبة على بعد عشرين ميلاً إلى الجنوب من الكويت، وفي قَطَر تقع أم سعيد على بعد ثلاثين ميلاً من الدوحة، ويقع جبل علي والرويس على مسافة غير قريبة من المراكز الحضرية الحالية، وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لينبُع وجُبَيل في المملكة العربية السعودية(1979).

الجدول رقم 1

توزيع أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
من حيث «الثروة» والحجم السكاني

الحجم السكاني	الثروة	
	غنية برأسمالها	فقيرة برأسمالها
كبير (10 ملايين +)	إيران	الجزائر
	العراق	مصر
		المغرب
		تركيا
صغير (أقل من 10 ملايين)	البحرين	الأردن
	الكويت	لبنان
	ليبيا	تونس
	عُمان	الجمهورية العربية اليمنية
	قَطَر	جمهورية اليمن الديمقراطية
	المملكة العربية السعودية	الشعبية
	الإمارات العربية المتحدة	

وبالرغم من الجهود المبذولة لتوزيع التنمية الاقتصادية، فان التركيز الكبير للأموال والتجارة والدوائر الحكومية في المراكز الحضرية القائمة، وما ترتّب على ذلك من طلب على البناء لغرض المكاتب والمساكن والأعمال التجارية والطرق والخدمات، هذا التركيز يتطلب تركيزاً كبيراً على عمّال البناء المغتربين. وهكذا، فإن توجّه العمالة المغتربة إلى هذه الأقطار يزيد من نمو المراكز الحضرية زيادة لا يستهان بها، على أساس الأمر الواقع. فيقول كوستيلو (Costello)، مثلاً، إن عدد السكان الحضر في الكويت ازداد بمعدل 12,7% بين عام 1960 وعام 1970، وفي المدة ذاتها ازداد الحضر في قَطَر بمعدل 14,1%، وفي الامارات العربية المتحدة بمعدل 11,7%، وفي المملكة العربية السعودية 8,6% (1977). وبلغت الزيادة في البحرين 4,8% فقط، بَيْد أنه بحلول

عام 1970 كان الحضر في ذلك القطر يشكّلون ثلثي عدد السكان 64,2%. وزاد عدد الحضر في قطر بمعدل 14,1%، فكان 68,4% من سكانها في عام 1970 متحضرين. وقطر، في جوهرها، عبارة عن دولة مكوّنة من مدينة واحدة، ويزداد هذا الوضع فيها يوماً عن يوم. وقد كان معدل النمو في سكان الجهات الحضرية في ليبيا بين 1960 و1970 أبطأ كثيراً من ذلك، إلا أن هذا الوضع يعكس دخول ليبيا المتأخر نسبياً بين مجموعة الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط. ومع ذلك، فمن الواضح أن ليبيا، بدورها، شهدت ازدياداً غير قليل في سكان الحضر فيها في السبعينات، ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى المشاريع الانشائية الضخمة في الجهات الحضرية، بالاضافة إلى تطوير المواقع الصناعية في المراكز الحضرية الكبرى أو بالقرب منها.

وأخيراً، تشكل الأقطار الصغيرة والفقيرة رأسمالياً، بأجمعها، أقطاراً مصدرة للعمالة، ولكن بمستويات متفاوتة. ويظهر أثر تصدير العمالة في أشدّه في الأردن والجمهورية العربية اليمنية، حيث يعمل ما يزيد على ربع القوة القومية العاملة في الخارج. ويقدّر بيركس سينكلار أنه في عام 1975 كان 290 ألف عامل من اليمن و264 ألف عامل من الأردن يعملون في الأقطار المنتجة للنفط. والعمال المهاجرون أقل عدداً بالنسبة لِلُبْنان (50 ألفاً) وسوريا (70ألفاً)، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (71ألفاً)، إلا أنهم يشكلون نِسباً لا يستهان بها. ومع ذلك، وبالرغم من هذا التحرّك غير القليل للعمالة إلى خارج البلاد، فإن معدّل التحضّر فيها يظلّ عالياً نسبياً.

وموجز القول إنه، في الوقت الذي توجد فيه تحرّكات لا يستهان بها للقوى العاملة من أقطار الشرق الأوسط إلى الخارج وداخل الشرق الأوسط، فإن التصدير الدولي للعمالة، على ما يبدو، لم يساعد كثيراً على تخفيض سرعة التحضّر في الأقطار المصدِّرة (روبرتس 1979). وبالطبع، لا ينبغي أن يكون مثل هذا الاستنتاج غير متوقع. فقد عملت الهجرة الدولية تاريخياً على زيادة سرعة النمو السكاني والتحضّر في الأقطار المستقبِلة للعمالة، إلا أنها لم تترك إلا أثراً ضئيلاً جداً ـ هذا إن وُجِد ـ في اعادة التوزيع السكاني أو النمو السكاني داخل الأقطار الموفِدة للعمالة. وإذا كانت هناك حالة شاذة عن القاعدة، فإننا نجدها في ارلندة أثناء القرن التاسع عشر، حيث أدّت الأزمة الديموغرافية، التي فاقت الحدود والتي نتجت عن كوارث البطاطا في الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر، إلى تدهور في نسبة الإنجاب وإلى هجرة ضخمة إلى الخارج. ويبدو أن الأثر الرئيسي للهجرة الدولية يتركز في مجموعة واحدة من الأقطار، وهي الأقطار المنتجة للنفط الغنيّة رأسمالياً والصغيرة في الشرق الأوسط. فإن الاستخدام الواسع فيها للعمالة المغتربة نزع إلى زيادة سرعة التحضّر. غير أن هذا النمو في سكان الحضر، الذي شجّعه تَوافُدُ العمالة الأجنبية، لم يؤثر كثيراً، في ما يبدو، في الانتقال العادي للعمالة من الجهات الريفية إلى الجهات الحضرية، ومن المراكز الحضرية الصغيرة إلى الكبيرة.

الهجرة العمالية الداخلية في الشرق الأوسط: الوضع في ليبيا:

إن شحّة البيانات هي احدى مشاكل تحليل تحركات العمالة الداخلية في أقطار الشرق الأوسط. ومع ذلك،

فثمة بعض الأقطار التي تتوفر بشأنها إحصائيات جيدة نوعاً ما، ولو أنها قد تكون قديمة. وبالنسبة لأغراضنا، نرى أن مراجعة بعض البيانات من الاحصاء الليبي لعام 1973 يساعد على توضيح الصورة. وحسب هذا الاحصاء، كان العمال المغتربون يشكلون 21%بالكامل من الذكور في القوة العاملة. وبعد ذلك بسنتين، ازداد العدد، وكذلك النسبة المئوية، زيادة مذهلة. ويذكر بيركس وسينكلار أن عدد العمال المغتربين في ليبيا عام 1975 بلغ قرابة 230 ألفاً، وذلك مقابل 198438 في التقرير الاحصائي قبل عامين. ويبدو أن عدد العمال المغتربين ازداد حتى أكثر من ذلك فيما بعد، رغم وجود بعض التأرجح القصير الأجل المتعلّق بالأحداث السياسية.

ونقدم في الجدولين رقم (2) ورقم (3) توزيع الذكور من السكان الناشطين اقتصادياً (لعام 1973) بين الصناعات والمهن. وبالنسبة لسكان ليبيا، نميّز بين مجموعات أربع. ويجري تبويب البيانات تحت فئتين رئيسيّتين، تعكسان الجهات الاقليمية السابقة. ويُحدَّد مكان العمال الذكور الناشطين اقتصادياً تبعاً لما اذا كان مولدهم داخل الاقليم ذاته حيث يعملون حالياً أو كان مولدهم في إقليم آخر. وبالنسبة للذين يعملون داخل الاقليم الذي وُلدوا فيه، فيتمّ تقسيمهم ثانية الى أولئك الذين يعملون داخل الجماعة نفسها التي وُلدوا بينها أو داخل اقليم ميلادهم نفسها ولكن بين جماعة أخرى. وبالنسبة لمن وُلدوا في أقاليم أخرى، فتمّ تحديد مجموعتين: المهاجرون العائدون من الخارج والمهاجرون المولودون داخل ليبيا ولكن في اقليم غير الاقليم الذي يعملون فيه حالياً.

الجدول رقم 2

توزيع السكان الذكور ذوي النشاط الاقتصادي بين الصناعات المختلفة في الجماهيرية حسب وضعهم بالنسبة للهجرة في عام 1973 (نسبة مئوية)

الصناعة	المغتربون	الليبيون		
		من وُلدوا في ناحية أخرى		من وُلدوا في الاقليم ذاته
	في الخارج	في إقليم آخر	بين جماعة أخرى	بين الجماعة نفسها
الزراعة، صيد الأسماك	10,9	10,5	11,6	17,7	33,6
التعدين	2,8	2,7	2,3	2,5	1,8
الصناعات	8,2	6,4	3,6	3,4	2,3
المرافق	1,8	2,5	2,2	2,4	2,0
البناء	53,1	14,4	9,3	7,3	7,4
التجارة، الفنادق، المطاعم	3,1	10,3	11,2	9,4	7,3
النقل	1,5	16,4	14,0	10,9	9,0
الأعمال المالية	0,7	2,1	1,6	1,8	0,9
وظائف حكومية	16,0	29,2	38,8	40,3	33,0
غير مذكورة	2,0	5,5	5,4	4,1	2,6
المجموع	100,1	100,0	100,0	99,8	99,9
العدد	108438	15794	80953	77583	212504

الجدول رقم 3

توزيع السكان الذكور ذوي النشاط الاقتصادي بين المهن المختلفة في الجماهيرية حسب وضعهم بالنسبة للهجرة في عام 1973 (نسبة مئوية)

المهنة	المغتربون	الليبيون		
		من وُلدوا في ناحية أخرى		من وُلدوا في الإقليم ذاته
		في الخارج	في إقليم آخر	بين جماعة أخرى بين الجماعة نفسها
أخصائي علوم وفنّي	13,9	5,0	6,3	7,6	7,8
قانوني وإداري	0,7	0,7	1,4	1,1	0,6
كاتب	2,2	9,7	9,9	12,2	7,0
بائع	1,0	7,6	9,7	8,1	6,6
خدمات	3,4	16,6	20,4	19,9	16,0
الزراعة	9,9	8,6	9,7	15,4	31,2
إنتاج	67,1	45,1	35,5	30,5	26,1
مهن أخرى	1,6	6,6	7,2	5,1	4,2
المجموع	99,8	99,9	100,1	99,9	99,5
العدد	108438	15794	80953	77583	212054

وكما سبق أن بيّنّا أعلاه، كان المغتربون في عام 1973 يشكلون 21%من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي وكانت غالبية هؤلاء ـ 53% تعمل في البناء. وكان 42%من الذكور الليبيين يعملون بين الجماعة التي وُلدوا بينها في عام 1972، غير أن ثلث هؤلاء الأفراد يعملون في الصناعات المتعلقة بالزراعة أو التشجير أو صيد

الأسماك، أي في الصناعات التي يعلو فيها معدل استبقاء العاملين. وقد عاد إلى ليبيا عدد قليل من العمال الذين وُلدوا في الخارج: 3%، وانتقل 16% من العمال من إقليم إلى آخر، كما انتقل 16%آخرون من جماعة إلى أخرى داخل الإقليم ذاته. ويختلف نوعاً ما المهاجرون عبر مسافات قصيرة (داخل الأقاليم) عن المهاجرين عبر المسافات البعيدة (بين الأقاليم). وإيجاد عمل في القطاعات الحديثة، كالبناء والتجارة والنقل، هو أقلّ إمكانية بين المهاجرين لأمد قصير مما هو لغيرهم. وتساعد البيانات الخاصة بالمهن في الجدول رقم (3) على تأكيد تزايد الانخراط في القطاعات المستجدّة. والمهاجرون عبر مسافات قصيرة هم أكثر قليلاً من غيرهم من حيث تجمّعهم في المهن العلمية والفنية، وهم أقل تركيزاً من غيرهم في المهن الإنتاجية ـ التي تحتاج إلى عمال مهرة وعمال غير مهرة. ويبدو أن ثمة احتمالاً أكبر نوعاً ما لقيام الساكنين المحلّيين بشغل العدد المحدود من الأعمال العلمّية والمهنيّة في الزراعة، غير أن الأفراد يضطرون إلى الانتقال عبر مسافات أبعدَ نوعاً ما لأجل الحصول على عمل إنتاجي، وذلك بسبب مواقع المنشآت الصناعية. ومع ذلك، فالفوارق بسيطة نسبياً. ويتمثل الاختلاف الرئيسي ببساطة في أن العنصر السائد في الزراعة هو المقيمون الثابتون ـ ولا عجب في هذه الملاحظة.

وقد كان 32% بالكامل من القوة العاملة في 1973عبارة عن أفراد تنقلوا داخل القطر، وذلك خلال الفترة الأولّية التي جَرَت فيها تعبئة سريعة نسبياً لمصادر الثروة بغرض التنمية، إلا أن نصف هؤلاء كانوا مهاجرين عبر مسافة قصيرة. ويبدو أن السكان، حتى في هذه المرحلة المبكرة من التطوّر، كانوا قد وصلوا مستوى عالياً من المرونة. غير أنه يتّضح من البيانات الإضافية أن القوة العاملة في جهات معيّنة كانت ثابتة إلى حدّ كبير. ويبيّن الجدول رقم (4) النسبة المئوية للعمال الذين ولدوا في أقاليم أخرى، طبقاً لمكان إقامتهم وباستثناء حالتين، كان مولد 74% من العمال في الأقاليم نفسها التي كانوا يعملون فيها. وكان الإقليمان الرئيسيان اللذان يسودهما التحضّر، أي بنغازي وطرابلس، هما الوحيدان فقط اللذان قاربا المستوى الذي بدأ فيه المهاجرون يشكلون العنصر السائد في القوة العاملة. ففي بنغازي، وُلد فقط 52,4% من القوة العاملة في الإقليم، وفي طرابلس 51,3% فقط. وقد كان لهذين المركزين الحضريين الجاذبين للعمالة مثل تلك الفعالية من حيث استبقاؤهما لسكانهما المحليين. فاذا قَلَبْنا أسلوب حساب النسب المئوية (الجدول رقم 5)، نلاحظ أن بنغازي وطرابلس فقط احتفظتا بما يزيد على 90% من العمال الذين ولدوا داخل كل من هذين الإقليمين. وقد أدى النقص في الأعمال وفي فرص التنمية في الأقاليم الأخرى الى استبقاء 54,8% فقط من العمال في الإقليم الذي ولدوا فيه (انظر الجدول رقم 5).

وبالمقارنة مع أنماط الهجرة الداخلية التي نلاحظها في أقطار أخرى من العالم الثالث، يبدو أن ثمة عنصراً من الثبات إلى حدّ ما في ليبيا عام 1973. فمن بين الأفراد المولودين في القطر، أقل من نصفهم انتقلوا إلى خارج جماعتهم لأجل العمل، غير أن الإقليمين الحضريين الرئيسيين تمكّنا من الاحتفاظ بأفرادهم العاملين وباجتذاب أعداد كبيرة من العمال.

الجدول رقم 4

الذكور ذوو النشاط الاقتصادي
مكان الميلاد بالنسبة لمكان الإقامة
ليبيا 1973

مكان الميلاد	مكان الإقامة									
	1 %	2 %	3 %	4 %	5 %	6 %	7 %	8 %	9 %	10 %
1- درنة	80,6	6,2	4,1	0,5	0,1	0,1	0,3	0,1	0,0	0,2
2- الجبل الأخضر	3,8	74,8	5,4	0,6	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2
3- بنغازي	2,4	4,9	52,4	2,2	0,2	0,1	0,6	0,2	0,1	0,2
4- الخليج	1,5	1,3	6,4	85,4	1,5	0,1	0,5	0,1	0,2	1,9
5- مصرانة	2,2	3,5	13,0	3,4	94,3	0,3	3,7	0,2	0,0	2,1
6- الخمس	1,1	1,5	5,9	2,2	2,0	98,3	11,9	0,4	0,3	1,2
7- طرابلس	1,0	1,2	2,1	0,4	0,2	0,3	51,3	10,5	0,3	0,3
8- الزاوية	1,1	1,3	1,7	0,3	0,1	0,0	6,8	83,2	0,2	0,2
9- غريان	1,0	1,0	1,5	0,5	0,2	0,1	14,6	2,7	97,6	3,4
10- سبها	0,7	0,9	1,5	0,5	0,2	0,1	1,4	0,3	0,2	83,7
في الخارج	4,5	3,5	5,9	3,9	1,4	0,4	8,7	2,2	0,9	6,6
المجموع	99,9	100,1	99,9	99,9	100,3	99,9	100,0	100,0	99,9	100,0
الإقليم ذاته										
البلدية ذاتها	57,5	50,3	23,6	69,6	84,1	93,7	31,8	65,6	87,8	65,3
غير ذلك	23,1	24,5	28,8	15,8	10,2	4,6	19,5	17,5	9,7	18,4
المجموع	80,6									

في الجدول رقم (6)، نقدم بيانات حول أعمار الذكور ذوي النشاط الاقتصادي، حسب مكان الميلاد والعمر. وبيّنا كذلك النسبة التراكمية، طبقاً للعمر. ويُلاحَظ أن هذه البيانات مقتصَرة على الأفراد ذوي النشاط الاقتصادي، كما تجدر الملاحظة بأن دراسات أخرى تبيّن أنّ متوسط سن الزواج للرجال يقارب 25، ولذلك فإن العمال دون سن الخامسة والعشرين ينتقلون قبل تأسيس الأسرة. وبناء على ذلك، يمكن أن نتوقّع وجود عدد كبير من الذكور الشباب بين المهاجرين. ويتّضح من البيانات المعروضة في الجدول رقم (6)، أن المهاجرين عبر مسافات طويلة والمولودين داخل القطر ينزعون إلى الانتقال في وقت متأخر من حياتهم. فلا نجد إلا عندما نصل مجموعة الأعمار 40-44 أن النسبة التراكميّة للعمال المولودين في أقاليم أخرى تساوي النسبة التراكمية لمن هم مولودون في الإقليم ذاته ويعملون فيه.

الجدول رقم 5
الذكور ذوو النشاط الاقتصادي
مكان الإقامة الحالي بالنسبة لمكان الميلاد
ليبيا 1973

مكان الإقامة الحالي	مكان الميلاد									
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
1 ـ درنة	79,3	3,7	1,5	1,4	1,0	0,5	0,3	0,5	0,4	0,8
2 ـ الجبل الأخضر	6,6	79,4	3,4	1,3	1,8	0,7	0,4	0,6	0,5	1,0
3 ـ بنغازي	11,0	14,5	90,6	15,8	16,4	6,7	1,7	2,1	1,8	4,4
4 ـ الخليج	0,5	0,6	1,3	74,9	1,5	0,9	0,1	0,1	0,2	0,5
5 ـ مصراته	0,1	0,1	0,2	2,1	68,0	1,3	0,1	0,1	0,1	0,4
6 ـ الخمس	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	60,1	0,1	0,0	0,1	0,2
7 ـ طرابلس	2,0	1,0	2,4	2,6	9,9	28,9	90,4	17,9	38,1	8,7
8 ـ الزاوية	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,3	6,6	78,5	2,5	0,8
9 ـ غريان	0,1	0,1	0,1	0,2	0,0	0,2	0,1	0,1	54,8	0,2
10 ـ سبها	0,2	0,2	0,1	1,6	0,9	0,5	0,1	0,1	1,4	82,9
المجموع	**100,1**	**99,9**	**100,0**	**100,3**	**99,9**	**100,1**	**99,9**	**100,0**	**99,9**	**99,9**
العدد	**20624**	**20949**	**32239**	**22753**	**44204**	**49171**	**67911**	**45550**	**45767**	**18914**

من السهل الافتراض بأن العمال الأصغر سناً ينزعون إلى البقاء بالقرب من بيوتهم، محاولين اختبار سوق العمالة المحلي، إلى أن يضطرّهم انعدام الفرص المحلية إلى الانتقال في وقت لاحق في حياتهم. وقد أدّى توسيع فرص التعليم المتأخر نسبياً إلى بقاء العديد من الذكور الشباب في المدارس لعدة سنوات بعد السن الاعتيادية للتخرّج. فان فرص التعليم أصبحت متوفرة في وقت متأخر، وهكذا فان عدداً كبيراً التحق بمعاهد التعليم، وأعمارهم أكبر مما هو متوقع. وإذا افترضنا أن أحد الطلبة انقطع عن الدراسة لتسلُّم عمل، فإن قراره يعتمد على التوفّر المباشر لفرص العمل محلياً. وعلى ذلك، فإننا نستنتج أن الأفراد الذين يتخرجون في سن متأخرة والحاصلين على بعض المهارات هم الذين ينتقلون الى الجهات الحضرية في بنغازي وطرابلس بغرض العمل.

وخلاصة القول، إننا تمكّنّا من توفير بعض البيانات حول هجرة القوة العاملة داخل ليبيا، إلا أننا عند تفسير البيانات المتوفرة قمنا فقط بتحرّي عدد من الفرضيات الممكنة التي تعكس بعض البيانات الملحوظة.

الجدول رقم 6

توزيع من هم في سن العمل من الذكور (15-64)
حسب مكان مولدهم، بالنسبة المئوية
ليبيا 1973

السن	من وُلد في جهات اخرى				من وُلد في الإقليم ذاته				
	المجموع	خارج القطر		في اقاليم أخرى	المجموع	جهات أخرى		«الفرع» ذاته	
			تراكمي %				تراكمي %		تراكمي %
19-15	24,9	24,9	10,5	10,5	19,6	19,6		21,1	21,1
24-20	19,9	44,8	13,4	23,9	15,5	35,1		14,9	36,0
29-25	14,6	59,4	14,8	38,7	13,5	48,6		11,7	47,7
34-30	11,9	71,3	13,6	52,3	11,0	59,6		9,6	57,3
39-35	10,0	81,3	13,2	65,5	10,6	70,2		10,1	67,4
44-40	7,3	88,6	11,1	76,6	9,0	79,2		9,1	76,5
49-45	5,2	93,8	9,2	85,8	7,9	87,1		8,3	84,8
54-50	3,5	97,3	6,2	92,0	5,6	92,7		6,1	90,9
59-55	1,7	99,0	4,2	96,2	4,0	96,7		4,8	95,7
64-60	1,0	100,0	3,8	100,0	3,5	100,2		99,8	99,8
4,1									
المجموع				100,0			100,2		99,8
	24	347	100	364	858	33		262	502
	5,1		21,2		18,1			1,51	

ومن الواضح أن تحليلاً أشدّ حسماً من هذا يَحتاج إلى بيانات أوسع من تلك التي كانت متوفرة لدى كتابة هذه الورقة. ولذلك، فمن المهم الأخذ بعين الاعتبار مدى تقييد العجز في البيانات لتحليل أثر تنقلات القوى العاملة في التحضُّر في الشرق الأوسط.

العجز في البيانات.

إنه أمر سهل، وتافه دون شك، القيام بادراج كافة نواحي العجز في مصادر البيانات المختلفة الخاصة بتنقلات القوى العاملة لفرض تقدير أثر مثل هذه التنقلات في التحضّر. فالطلب على البيانات لا نهاية له، وبخاصة من قبل علماء الاجتماع. إلا أن الأهمَّ من ذلك هو أنظمة تجميع البيانات التي قد تنفع المحلّلين للسياسات. فمن الضروري توجيه الاهتمام نحو القضايا المتعلقة بالسياسات.

وثمة قضية رئيسيّة متعلّقة بأمور السياسات، وهي التنبؤ بالطلبات على الخدمات الاجتماعية في الجهات الحضرية: المسكن والتعليم والمرافق الصحية، على سبيل المثال. وفي الوقت الذي يتوخّى به صانعو السياسات تحديد الخدمات التي ستُوفَّر للمواطنين وللمغتربين، فمن المهمّ تقدير المستويات والمميزات المستقبلية لهاتين المجموعتين المنفصلتين وبالنسبة للمهاجرين الدوليين، من المهم القدرة على تمييز هذه المجموعات من حيث ما إذا كان أفرادها يتنقلون مع أُسَرهم أو بدونها.

وضمن المجموعات التي تصطحب أسرها، ما هي أنماط الإنجاب بينهم، وبالتالي أنماط بناء الأسرة؟ أيقوم المهاجرون بشَغْل أو بخلقِ مناصب جديدة دائمة تستلزم استمرار شغْلِها من قبل المغتربين أو من قبل المواطنين النازحين عن الريف أو من قبل التزايد الطبيعي لسكان الحضر؟

وأما من حيث استنباط المعلومات حول العمال المهاجرين لدى دخولهم القطر، فالمحتمل أن يكون جزء كبير من المعلومات، التي يُحتاج إليها للتخطيط في رأينا، موجوداً على أذونات العمل وفي نقطة ترخيص الدخول. ومع ذلك، فلا توجد معلومات في الكتابات حول نوعية البيانات أو استعمالها. والأمر الواضح هو أن البيانات المتوفرة، مهما كان نوعها، ليست مستغَلَّة منهجياً، في وثائق التخطيط، على سبيل المثال.

من الواضح أن البيانات الخاصة بنقطة دخول القطر ليست كافية، سواء استُقِيت من أذونات العمل أو نماذج المهاجرة، فهي تتعلق بمعلومات في نقطة واحدة من مدى حياة المهاجر أو من حياته العملية. وتشكل البيانات الطوليّة عنصراً هاماً في تكوين أساس للتصوّرات وللتخطيط الأمامي، ومرة ثانية يمكن، بل يجدُر، تجميع مثل هذه المعلومات كجزء من الأنظمة الموجودة الخاصة بتجميع المعلومات: تجديد أذونات العمل، تسجيل المواليد والوفيات بين أُسَر المهاجرين والإحصائيات الدورية. وباستثناء الإحصائيات الكويتية التي تؤخذ كل خمس سنوات، فالإحصائيات الدورية هي بالطبع قليلة جداً، وتحليلها بطيء، ونشرها قليل الحدوث ومتأخر. وبناء على هذا، تستلزم اعتبارات السياسة أنظمةً لجدولة البيانات تُولّد بيانات طولّية ناقدة.

أما معالجة الهجرة داخل الأقطار، فانها تسفر عن إمكانيات ومشاكل أخرى، وثمة أربعة مصادر ممكنة للبيانات: نظام مراقبة التنقل، ودراسات مسحّية لأغراض معينة، والمزيد من الإحصائيات، ودراسات مسحية

جيدة التخطيط من قبل الهيئات الرسمية. وبالرغم من كثرة النقاش حول أنظمة تسجيل خاصة بمراقبة التنقل، فانها ليست مستحسَنة من الوجهة السياسية ولا عمليّة من الوجهة الإدارية. أما الدراسات المسحيّة لأغراض معيّنة فهي في العادة تتطلب عاملين مؤهّلين تأهيلاً جيداً، والأرجح أن يكون الطلب شديداً على مَن لديهم مثل هذه الصفات من قبل هيئات الاستخدام الأكثر خطورة. كما أن هذه الدراسات مرتفعة الثمن طبعاً. وإجراء المزيد من الإحصائيات يكلّف عالياً كذلك، كما أن متطلبات القوة العاملة لأجل الجدولة والتحليل واسعة النطاق. أما الدراسات المسحيّة من قبل الهيئات الرسمية، فانها تتمتع ببعض الملامح المشجّعة. فالتخطيط الاقتصادي يحتاج معلومات مستمرة عن الاستخدام وطلبات العمالة والانتاج واستعمال مصادر الثروة ومعدلات الأجرة، وما شاكل.

وإن زيادة بعض البنود فيما يتعلق بالعمال المستخدَمين والتصوّر بشأن الطلب على العمالة، واتّباعها بدراسة مسحيّة عن عيّنة من العمال، قد يؤدّي فعلاً إلى توليد أنواع من البيانات تساعد في التخطيط. وعلى هذا، يمكن توليد ما يلزم من البيانات عن تنقلات العمالة عن طريق ربطها بالدراسات المسحية الخاصة بجمع المعلومات وتحليلها، التي قد تكون أكثر مركزية بالنسبة للتخطيط المالي والاقتصادي.

ومهما يكن النظام المتبنّى لتحسين نوعية المعلومات الخاصة بتحركات القوى العاملة وتأثيرها في تخطيط المدن، فإن الأسئلة التي ينبغي عرضها والإجابات المنشودة والاستعداد للاستفادة من المعلومات، كل ذلك يعتمد على عدد من القضايا الخاصة بالسياسات.

القضايا الخاصة بالسياسات من حيث تنمية القوة العاملة والاستفادة منها.

لقد كتب الكثير عن التخطيط بشأن القوة العاملة والاستفادة منها، إلا أن تلك الكتابات كثيراً ما تعالج الأقطار المصنّعة أو أقطار العالم الثالث السريعة النمو والمتميّزة بمستويات عالية من البطالة وشبه البطالة. وكما سبق أن بيّنّا، فان أقطار الشرق الأوسط الغنية برأسمالها والفقيرة بسكانها تشكل طبقة فريدة بين الأقطار. غير أنه، ضمن أي مجموعة من المجموعات الثلاث للأقطار ـ الأقطار المصنعة، الأقطار الغنية بسكانها والفقيرة برأسمالها، الأقطار الغنية برأسمالها والفقيرة بسكانها ـ ثمة مشكل مشترك خاص بالسياسة. فهناك شيء من عدم الانسجام أو حتى من النزاع بين المصالح الاقتصادية والديموغرافية على النطاق الواسع الخاصة بصانعي السياسات وبين المصالح الاقتصادية الدقيقة الفردية الخاصة بالمشاركين في القوة العاملة، سواء كانوا كذلك بالفعل أو بالامكانية. ولننظر إلى التبويب التالي لأهداف التنمية وللمصالح الفردية:

أهداف التنمية	المصالح الفردية
1 ـ توفير أعمال للجميع.	1 ـ توفّر عمل منتظم.
2 ـ تطوير قوة عاملة تتمتع بخليط مناسب من المهارات.	2 ـ فرص لتطوير مهارات تعود بأعلى حدّ من الدخل والجزاء النفساني.
3 ـ تعبئة قوة عاملة ملتزمة.	3 ـ فرص لاستغلال المهارات.
4 ـ توزيع مناسب لإمكانيات القوة العاملة.	4 ـ حرية التنقل لتحقيق اعلى حدّ من الانتفاع بالفرص الاقتصادية (بيك وستاندينج 1979).
5 ـ التخفيض من نفقات الخدمات الى أدنى حدّ.	5 ـ الرفع من امكانيات نوعية الحياة الى أعلى حدّ.

ليست البنود المدرجة أعلاه شاملة، بل هي فقط للإيضاح. وهي تهدف إلى مجرّد تحديد النزاعات الفعلية والنزاعات الممكنة التي ينبغي على صانعي السياسات أن يكونوا على يقظة منها.

وثمة ناحية واحدة فقط يجد العامل والمخطّط الاقتصادي تجانساً تاماً في أهدافهما. فالعامل يسعى للحصول على عمل يتفرّغ إليه بكامل وقته، وصانع السياسات ملتزم بالمثل، فهو يبحث عن المرافق والأساليب التي تضمن أعمالاً لتفرغ كافة السكان في البلاد. وعندما فشل صانعو السياسات في توفير العمل الفعال وبتفرغ للقوة العاملة في أقطار الشرق الأوسط الكبيرة والسريعة النمو وذات العجز الرأسمالي، فانهم ساندوا سياسة تصدير العمال سياسياً أو، على الأقل، تركوا الأمور تأخذ مجراها (دسوقي، 1982). إن المستوى العالي من التحويلات المالية التي يبعث بها العمال المغتربون تجعل مثل هذه السياسة مرغوباً فيها، ولو أن تصدير العمال من أقطار مثل مصر والهند لم يكن له أثر في تخفيض مستويات البطالة ونسبة البطالة (اوبراي وسينغ 1980). واتباع مثل هذه السياسة يواجهنا بسؤال جدير بالاهتمام حول ما إذا كانت هذه الأقطار قد أعاقت مجرى التطور في الأجل الطويل مقابل الدعم المادّي القصير الأجل من تحويلات العمال المالية. فالعمال الذين يوجد عليهم طلب في الأقطار المستوردة للعمال كثيراً ما يشكلون عمالاً بمهارات تظل محدودة في الأقطار المصدِّرة. ومن المؤكد أن عدداً كبيراً من العمال هم شبه مهرة وغير مهرة ـ «الاستنزاف للعضلات» ـ إلا أن الكثير منهم هم أيضاً بمستوى عالٍ من المهارة عاكسين بذلك «الاستنزاف العقلي». وثمة سؤال آخر وهو ما إذا كانت سياسة تصدير العمال تساعد على تفاقم حركة انتقال الأفراد من الريف إلى المدن. فالمناطق الحضرية تشكل نقاط تركّز استخدام العمالة، وهذا قد ينزع إلى تأكيد الشعور بأن الجماعة الحضرية تمثل مكاناً للفرص الاقتصادية التي تفوق العادة. وقد يكون هذا المشكل في مصر تافهاً، إلا أنه قد يكون عظيم الأثر في الأردن حيث تعمل نسبة عالية من القوة العاملة في الخارج وتوجد الحاجة الآن ظاهرياً لاستيراد الفلاحين من مصر ليحلّوا محل العمال الزراعيين.

وفي الأقطار المستوفدة للعمالة، لا يشكل توفير الأعمال للجميع قضية هامة إطلاقاً. وتوجد القضايا الأكثر أهمية في نواحي أخرى. فالمخططون يُعنَون بتنمية مزيج مناسب من المهارات التي تحتّم وجودها لإقامة اقتصاد متنوع، إذ إنه، بعد عقد أو عقدين من الزمن، ستنخفض صادرات النفط أو قد تختفي. غير أن العامل الفرد يهتم بالقضايا الحالية أكثر من غيرها، وهذه تتمثل في خطط التعليم لأطفاله. يهتم العامل الفرد، بالنسبة لنفسه وأطفاله، بفرص تنمية المهارات التي تعود عليه بأقصى حدٍّ من الدخل والمكافآت النفسانية الناتجة عن الأعمال ذات المكانة المرموقة. وبناء على ذلك، فمن الخطورة بمكان ما تبنّاه صانعو السياسة في هذه الأقطار من حيث الإطار الزمني وسرعة التّنمية. فالتنمية الاقتصادية السريعة تؤدّي بالضرورة إلى زيادة التحضُّر وتُولّد مجموعة من الأعمال ذات القواعد الحضرية التي يشغلها إلى حد كبير مغتربون والتي سيكون تأهيل سكان البلاد فوق الحد اللازم لشغلها، وذلك ما لم توضع قيود على توجّه السكان داخل نظام التعليم.

وإذا ما أُعطينا المجموعات المعيّنة من العمال بالفعل وبالإمكانية في مجتمع ما، فثمة مشكل دائم وهو الاحتفاظ بالالتزام، أي المحافظة على مستوى إنتاجية العامل وتحقق بعض المجتمعات نجاحاً كبيراً في هذه الناحية. وخير مثال على ذلك اليابان. إلا أن أقطاراً كثيرةً أخرى لا تُوفّق في ذلك. ففي الولايات المتحدة، نحن نستنفد الشباب سريعاً، حتى إننا الآن ننتج نوعاً من العجز النفساني يُوصف بأنه «الاحتراق الوظيفي». وثمة مجتمعات نامية كثيرة تقصّر في هذه الناحية، ولكن لأسباب مختلفة. ففي الأقطار الغنيّة بسكانها والتي تفتقر إلى الفرص الكافية للأعمال، تستمر الحكومات في توسيع فرص التعليم متخطّية إلى مسافة بعيدة احتياجات الجهاز الاقتصادي للقوة العاملة، وذلك لكي تؤجل الوقت الذي ينبغي فيه توفير الأعمال للأفراد المستجدين في سوق العمالة. ولكن الطلبة في النهاية سوف يتخرجون، وكثيراً ما تكون أعدادهم كبيرة في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وعندئذ لا يجدون أمامهم إلا فرصاً قليلة للعمل المنتج. وخير مثل على ذلك هي مصر.

أما في الأقطار المستوفِدة للعمالة في الشرق الأوسط حيث ازدادت فرص التعليم زيادة ملحوظة، فثمة توقّع واضح أن الأفراد، بمجرد حصولهم على التدريب، ينبغي أن يتمكنوا من استغلال كل المهارات المتضمنة في شهادات معيّنة جامعية أو غيرها. وتؤدّي الضغوط في وقت مبكر من حياة الفرد العملية إلى أن تحلّ محلّ المغترب، الذي كثيراً ما يكون متمتعاً بسنوات من الخبرة الناضجة، فالفرد يجد نفسه في منصب تفوق متطلباته الخبرة الحالية التي يتمتع بها. وبما أن العامل تنقصه «خبرة التمهُّن»، فإنه يرحّب باستمرار الاستعانة بالمغتربين، مما يوفّر للفرد فرصة الاحتفاظ بالمنصب مع الاعتماد على المغترب المدرّب ليقوم بالعمل. وثمة أمثلة كثيرة في الكتابات ـ وقد تكون مشكوكاً فيها ـ حول إثقال الأجهزة بمواطنين يساندهم عمال مغتربون يجب أن يُستغنى عنهم. ويشاهدَ جزء كبير من هذا الإثقال في قطاعات الحكومة والخدمات الاجتماعية، وهي نشاطات تتركز في المدن. والنتيجة ـ ولو أنها لم يُسبرَ غورها بعد ـ هي توسع السكان في المدن توسعاً سريعاً فوق الضرورة.

وثمة أمثلة أخرى لعدم التجانس بين أهداف التنمية والمصالح الفردية، إلا أن كلاً منها سوف يعمل على مجرّد تأكيد نقطة واحدة مستخرجة من هذه الأمثلة. فالمخططون الذين يُعنون بمستوى التحضّر وسرعته في

الشرق الأوسط يجابهون مشكلاً لا يُحسدون عليه، ألا وهو دمج حشد من المطالب المتضاربة: التوفيق بين الأهداف الاقتصادية الواسعة النطاق وبين المصالح والمطالب الفردية، ودمج التخطيط الاقتصادي والصناعي مع التخطيط التعليمي. وهذه المشاكل ليست جديدة وليست غير معترف بها، إلا أنها ببساطة لم يُبتّ في أمرها بعد.

هوامش

1 ـ لعلّ أقدم اعتراف بالاختلاف الناشىء هو المؤلَّفُ الذي كتبته الدكتورة أبو اللغد (1963) والذي لا زال يُشار إليه كالمرجع الرئيسي. انظر، على سبيل المثال، كوستيلو 1977.

2 ـ إن هذه العبارة، بالطبع، لا تنطوي على أن الهجرة لم تكن عاملاً خطيراً في تحضُّر الشرق الأوسط. وقد عرضنا حُجّتنا هذه فقط لتأكيد أهمية الاعتراف بالدور الخطير للتزايد الطبيعي. فهذا مهمّ إلا أنه لا ينبغي المغالاة في تأكيد أهميته. ولسوء الحظ، أن بعض المؤلّفين نزعوا إلى المغالاة في تأكيد التزايد الطبيعي. فمثلاً، كوستيلو (1977) يقول: «لقد رأينا أن أعداد المهاجرين في بعض المدن قد لا تكون، من الناحية الإحصائية، ذات أهمية بالقدر الذي يتمتع به التزايد الطبيعي (ص 41)». فالاحصائيات التي يَستشهد بها مقصودة على مناطق منتقاة وهي سطحية نسبياً.

3 ـ من الجدير ملاحظة أن بعض الدارسين حاولوا إثبات الافتراض القائل بأن التعداد السكاني المُعَلَن يمكن تطبيقه على الشرق الأوسط كمنطقة. انظر، مثلاً، شكري، 1977، ص 422. ان تزايد إبرام عقود مشاريع مع شركات آسيوية، بالإضافة إلى الهجرة التقليدية من الهند والباكستان والهجرة إلى خارج المنطقة ـ بالتعريف الواسع بحيث تشمل المغرب وتركيا ـ كل هذه الأمور تجعل من المتعذر تطبيق الافتراض على المنطقة.

4 ـ لقد ضُعفت هذه السياسات إلى حد كبير أو أُزيلت في معظم الأقطار المصدِّرة للعمالة. وفي الواقع، قام عدد من الأقطار، كالباكستان، بفتح مكاتب رسمية على مستويات عالية نسبياً لمساعدة تصدير العمالة. غير أنه، داخل الأقطاب المنتجة للنفط، تم تطوير سياسات خاصة بالأجور والمرتّبات كوسيلة غير مباشرة للاحتفاظ بالمواطنين المدرَّبين في الخارج ولضمان وتشجيع رجوعهم إلى بلادهم.

5 ـ يُلاحَظ، مثلاً، أن جزءاً كبيراً من البحث حول تكوين أنموذج للهجرة الداخلية في أقطار العالم الثالث قد نزع إلى التركيز على أفريقيا، وذلك في خُطى الكتاب الابتدائي الذي ألّفه تودارو في كينيا (تودارو 1971. انظر أيضاً: كالدويل 1967، بايرلي 1974، هاريس وتودارو 1970، تودارو 1976، بايس وسابوت 1976). غير أن الكتابات المتعلقة بتنقلات القوى العاملة نزعت في كثير من الأحيان إلى إغفال القضية.

6 ـ يقول واينر، مثلاً، في مقال صادر مؤخراً في مارس1982، «... إن مثل تلك التغييرات البنيوية الأساسية قد حدثت في اقتصاديات وأسواق عمالة الإقليم الذي يشكل فيه غير المواطنين جزءاً ثابتاً من القوة العاملة. وإن إبعاد كلّ أو بعض المهاجرين أو إيقاف تيار الهجرة يكبّد أقطار الخليج تكاليف اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها، فان ذلك يفسد قدرة هذه الأقطار على تقديم الخدمات الاجتماعية والمحافظة على كثير من النشاطات الاقتصادية». وقد يوفّر نموّ السكان المواطنين البديل لهذه العمالة في الأجل البعيد، لولا المناصب التي أصبحت مناصب ثابتة.

7 ـ يحتفظ بيركس وسينكلار في مؤلفهم الأخير حول هجرة العمالة في الشرق الأوسط بخطّة تصنيف ذات متغيّر واحد، مع التمييز بين الأقطار الغنية رأسمالياً والأقطار شبه الغنية بالإضافة إلى الأقطار الفقيرة في رأسمالها (بيركس وسينكلار 1980).

8 ـ إن الوضع السياسي في إيران والاضطراب المقترن بالثورة قد أدّيا، بالطبع، إلى هجرة بعض الأفراد إلى الخارج، إلا أن أعدادهم غير مؤكدة. أضف إلى ذلك أن انخفاض إنتاج النفط، بالاضافة إلى الحرب الإيرانية العراقية، قد يسببان بعض الضغط للبحث عن العمل خارج إيران، بيد أنه لا توجد إثباتات حتى الآن على أن ايران تُعتبر سوقاً جيدة لاستخدام العمال للعمل في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية. بل يبدو أن هناك نفوراً من استخدام الإيرانيين خوفاً من تصدير الثورة.

المراجع

ABU-LUGHOD, J. (1963), "Urban-rural differences as a function of the demographic transition: Egyptian data and an analytical model," *American Journal of Sociology, vol. 79, pp. 476-90.*

BEAN, Lee L. (1979), "Educational and manpower policy in global perspective," paper presented at the International Conference on Saudi Arabian Development, October, Durham, North Carolina, Duke University.

BIRKS, J.S. and C.A. SINCLAIR (1979), "International labour migration in the Arab Middle East," Third World Quarterly, vol. 1, no. 2 (April), pp. 87-99.

——— *(1980) Arab Manpower (New York, St., Martin's Press).*

BYERLEE, D. (1974), "Rural-urban migration in Africa: Theory policy, and research implications", International Migration Review (Winter), pp. 543-66.

CALDWELL, J.C. (1968), "Determinants of rural-urban migrants in Ghana," *Populations Studies* (November), pp. 361-77.

CHOUCRI, Nazli (1977). "the new migration in the Middle East: A problem for whom?" *International Migration Review, vol. XI, no.4 (winter), pp. 421-43.*

COSTELLO, V.F. (1977), Urbanization in the Middle East (Cambridge, Cambridge University Press).

DESSOUKI, Ali E. Hillal (1982), "The shift in Egypt's migration policy: 1952-1978," Middle Eastern Studies, vol. 18, no. 1 (January), pp. 53-68.

DIB, George (1978), "Migration and naturalization laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait, and the United Arab Emirates, Part I: Migrtations Laws," Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia, no. 15 (December), pp. 33-62.

GRAUNT, John (1662), Natural and Political Observations Mentioned in a Following Index and Made Upon the Bills of Mortality.

HARRIS, J. and R. SABOT (1976), "Urban unemployment in the LDCs: Towards a more general search model," paper presented at World Bank Research Workshop, Washington, DC.

HARRIS, M. and M.P. TODARO (1970), "Migration, unemployment, and economic development: A two-sector analysis", *American Economic Review* (March), pp. 126-42.

OBERAL, A.A. and M.K. Manmohan SINGH (1980), "Migration, remittances and rural development: Findings of a case study in the Indian Punjab," *International Labor Review,* vol. 119, no.2 (March-April) pp. 229-41.

PEEK, Peter and Guy STAINDING (1979), "Rural-urban migration and government policies in low-income countries," *International Labor Review,* vol. 118, no. 6 (November-December), pp. 747-62.

ROBERTS, M. Hugh P. (1979), *An Urban Profile of the Middle East* (New York, St. Martin's Press).

SHAW, R. Paul (1979), "Migration and employment in the Arab world: Construction as a key policy variable," *International Labor Review,* vol. 118, no 5 (September-October), pp. 589-604.

TODARO, M. (1971), "Income expectations, rural-urban migration and employment in Africa, *"International Labor Review* (November), pp. 387-413.

——— (1976), *Internal Migration and Developing Countries* (Geneva, Internal Labor Office).

WEINER, Myron (1982), "Migration and development in the Gulf," *Population and Development Review,* vol. 8, no. 1 (March), pp. 1-36.